Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 295-320
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17**

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
**EISSN: 3006-9149**
**PISSN: 1813-1719**

# The Impact of Adopting IFRS17 on Financial Reporting Transparency: A Survey Study

**Abdul Basit Hassan Jafar*, Muthanna Rokan Jassim**
College of Administration and Economics/Tikrit University

***Keywords:***
IFRS17 Insurance Contracts, Financial Reporting Transparency.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***
Received 11 Aug. 2024
Accepted 25 Aug. 2024
Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Abdul Basit Hassan Jafar**
College of Administration and Economics/Tikrit University

**Abstract:** The aim of the research is to show the extent of the impact of the International Financial Reporting Standard IFRS17 on the transparency of financial reports in the Iraqi environment. To achieve the research objective, the research included a sample consisting of two types of communities to study this field, the first of which is professional and the other is academic. The first type is represented by the professional community with all accountants and auditors working in Iraqi insurance companies, the number of which is 20 companies, while the second type of community is represented by all academics in accounting specializations within Iraqi universities, the number of which is 42 individuals. The researcher relied in his study on a sample from both communities, as 2 forms were distributed to each company from the insurance company for those who are accountants and auditors, so that the number of distributed forms was 40 forms, while 42 forms were distributed to all academics with accounting specializations in Iraqi universities. The number of forms retrieved and valid for analysis from insurance companies was 25 forms, and from academics 27 forms, so that the number of forms retrieved and valid for analysis was 52 forms, which represents the research sample, with a recovery rate of 63.4%, and the research found a positive relationship between the International Financial Reporting Standard IFRS17 and the transparency of financial reports.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 295-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17

# تأثير تبني معيار IFRS17 على شفافية التقارير المالية: دراسة استطلاعية

**عبدالباسط حسن جعفر** **مثنى روكان جاسم**
**كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت**

**المستخلص**

هدف البحث إلى بيان مدى أثر المعيار الدولي للإعداد التقارير المالية IFRS17 على شفافية التقارير المالية في البيئة العراقية وللوصول إلى هدف البحث وتناول البحث عينة مكونة من نوعين من المجتمعات لدراسة هذا الميدان أولهم مهني والأخر أكاديمي، إذ تمثل النوع الأول بالمجتمع المهني بكل من المحاسبين والمدققين العاملين في شركات التأمين العراقية والبالغ عددها 20 شركة، في حين تمثل النوع الثاني من المجتمع بكافة الأكاديميين بالتخصصات المحاسبية ضمن الجامعات العراقية والبالغ عددهم 42 فرد، وقد اعتمد الباحث في دراسته على عينة من كلا المجتمعين إذ تم توزيع 2 استمارة لكل شركة من شركة التامين لمن هم بصفة محاسب ومدقق، ليكون عدد الاستمارات الموزعة 40 استمارة، في حين تم توزيع 42 استمارة على الأكاديميين كافة من ذوي التخصصات المحاسبية في الجامعات العراقية وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل من شركات التأمين 25 استمارة، ومن الاكاديميين 27 استمارة، ليكون عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل 52 استمارة وهو ما يمثل عينة البحث، وبنسبة استرجاع 63.4%، وتوصل البحث إلى وجود علاقة إيجابية بين معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 وشفافية التقارير المالية.

**الكلمات المفتاحية:** معيار IFRS17 عقود التامين، شفافية التقارير المالية.

**المقدمة**

بالتزامن مع كبر أعمال الشركات والمستثمرين، اصبحت الحاجة كبيرة إلى إعداد تقارير وقوائم مالية لإيصال المعلومات إلى المستثمرين بواقعية كبيرة، ولهذا السبب كان هناك توجيه نحو ضرورة توفر معايير دولية أو لغة أعمال مشتركة عابرة للحدود، تساعد في دفع الاقتصاد العالمي، إلى جانب تطوير كفاءة الأسواق الدولية، الأمر الذي دفع إلى ضرورة إجراء العديد من المقارنات بين الأنظمة المختلفة للمحاسبة، ونضرا لكبر حجم الشركات المحلية والدولية، والاستثمارات الخارجية متعددة الجنسيات، وبسبب الاهتمامات بقطاع المحاسبة والمال والأعمال، فيجب على الشركات أن تولي اهتمامًا كبيرا بما يطلق عليها معايير المحاسبة الدولية.

وعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على وضع عدد من المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية لتحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي والافصاح والعرض ولما يتمتع قطاع التأمين بأهمية كبيرة فقد تعمدت لجنة معايير المحاسبة الدولية وما بعدها مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تخصيص جهودها بالتوجه نحو إصدار معيار محاسبي دولي جديد متفق عليه في المحاسبة يختص بعقود التأمين ًوهو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 (عقود التأمين).

وإلى جانب هذا الاهتمام المتزايد لهذا الجانب المهم هناك رغبة كبيرة لدى الكثير من المستثمرين في الأوراق المالية إلى وجود عامل النزاهة والمصداقية في التعامل والشفافية في تداول المعلومات بين أطراف بورصة الأوراق المالية، وبلا شك أن المتعامل البسيط الذي يجهل هذه الأمور قد يقع فريسة لجهات عدة، غايتها كسب المال ولو على حساب الإضرار بالآخرين، الأمر الذي يتطلب

وجود تنظيم قانوني يوجه كافة الجهات المرتبطة بهذا النشاط إلى الطريق السليم في الاستثمار، وفي الوقت ذاته يضرب على أيدي المتربصين بالبورصة والمتلاعبين في الأنشطة التي تتم فيها.

لقد باتت الشفافية ضرورة حتمية في الكشف عن التقارير المالية اليوم لما تقدمه من فرص متكافئة للحصول على المعلومات المحاسبية التي تصب في مصلحة جميع مستخدميها، خاصة مع عولمة المعلومات وهو حق تضمنه جميع التشريعات والقوانين المحلية والدولية على حد سواء في مختلف الدول حيث مع كل هذا التقدم الذي تشهده بيئة الأعمال في وقتنا الراهن وظهور سمات عولمة الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي لم تعد المعلومات مقتصرة فقط على التقارير المالية التي تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي بل تعدت ذلك للوصول إلى الشفافية في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الذي بدوره ينص على التفصيل في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات بالشكل الذي يوفر معلومات أكثر شمولية ومفصلة تساهم في خدمة جميع الأطراف وبأقل التكاليف بهدف تقليل عدم التماثل في المعلومات المفصح عنها بين جميع الأطراف سواء الخارجية أو الداخلية.

**منهجية البحث**

**أولاً. مشكلة البحث:** تعد الشفافية عامل مهم في الادارة المالية والمساءلة عنها فهي تعطي صورة حقيقية ودقيقة عن المركز المالي والمخاطر المالية التي من المتوقع أن تعترضها، ويمثل قانون الشفافية وتقييمه لها جزءا من الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة عليها، كما إن التقارير المعدة من قبل أجهزة الرقابة المالية لها أهمية على المستوى المحلي بحيث تستخدمها الادارة العليا في الحكم على كفاءة الجهات التنفيذية في تسيير الأموال والتحكم بها والعمل وفق القوانين والأنظمة المفروضة، ومن خلال ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

- هل هنالك تأثير ذو دلالة معنوية لتبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 على شفافية التقارير المالية؟

**ثانياً. أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في أهمية المتغيرات التي سيتم تناولها وهي: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 (عقود التأمين)، شفافية التقارير المالية.

تنبع أهمية البحث من أهمية قطاع التأمين لاقتصادات البلدان التي تعمل في ظلها وبالنسبة للاقتصاد العراقي يعد التأمين من القطاعات المهمة والحيوية ويساهم بشكل فاعل في تسيير عجلة الاستثمار سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

**ثالثاً. أهداف البحث:** على ضوء مشكلة البحث وأهميتها فأن الهدف الرئيس للبحث هو اظهار نتيجة إثر تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 في شفافية التقارير المالية، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية على عينة البحث المتمثلة بالأكاديميين والمهنيين المحاسبين في دوائر الدولة العراقية، وتتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعريف بمفاهيم متغيرات البحث وطرق قياسها، وإظهار العلاقة بين المتغيرات استنادا إلى دراسات عالمية في هذا المجال.
2. التعريف بمفهوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 وأثر تطبيقه على شركات التأمين.
3. معرفة أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 على شفافية التقارير المالية.
4. بيان المعوقات التي تمنع شركات التأمين العراقية من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 وما هي الحلول اللازمة للعمل به.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 295-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17

**رابعاً. انموذج البحث:** بالاعتماد على منهجية البحث واطاره العام تم تصميم انموذج للبحث لبيان تأثير المتغير المستقل (IFRS17) في المتغير التابع (شفافية التقارير المالية) والشكل رقم (1) يبين هذا التأثير.

**خامساً. فرضيات البحث:** على ضوء المشكلة التي تمت صياغتها تتمثل فرضية البحث بما يأتي:

**فرضية البحث:** هناك أثر ذو دلالة معنوية لتبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 على شفافية التقارير المالية.

**سادساً. منهجية البحث:** اعتمد الباحث في عملية جمع البيانات على أسلوبين هما:

- المنهج الاستقرائي التحليلي: اعتمد الباحث في عملية الحصول على البيانات الخاصة بالبحث على استمارة الاستبيان التي تعد أحد المصادر المهمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات البحث.
- المنهج الاستنباطي: اعتمد الباحث في دراسته على الدراسات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث ولا سيما ما يرتبط بالجانب النظري من خلال الاطاريح والرسائل والبحوث الجامعية والمؤتمرات والكتب والمقالات ومن المواقع العربية والأجنبية.

**سابعاً. حدود البحث:** تتمثل حدود البحث بجانبين أساسيين هما:

1. **الحدود المكانية:** تتمثل حدود البحث المكانية في عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين في الجامعات والدوائر العراقية.
2. **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية بالسنة 2023.

## الإطار النظري للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17

**أولاً. تمهيد:** في تسعينيات القرن المنصرم وبسبب عدم وجود معايير موضوعة للاحتياطيات والمخاطر في عقود التأمين تم استخدام مبادئ المحاسبة العامة المقبولة بدلاً من ذلك، وفي السنوات الأخيرة من عام 1990 وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية برنامجًا يسمى عقود التأمين لتغطية هذه المشكلة، كان هدفهم الرئيس هو وضع معايير عملية للتعامل مع مسائل التأمين بدقة وجعل شركات التأمين متسقة في إجراءاتها المحاسبية حيث يؤكد هذا البرنامج على أهمية إعادة قياس حسابات الميزانية العمومية بطريقة القيمة العادلة وبسبب عدم تواجد أسعار سوق نشطة لبعض حسابات الميزانية العمومية الاكتوارية، أدى ذلك إلى حدوث شك كبير من جانب قطاع التأمين.

**ثانيا. مفهوم عقد التأمين:** لقد تم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 على جميع عقود التأمين وعقود اعادة التأمين المصدرة والمحتفظ بها وكذلك على عقود الاستثمار، وسنقوم بالتوضيح ما يعنيه عقد التأمين من خلال مجموعة من التعريفات وكما يأتي:

إذ عرفه (Pallone, 2021: 3) بأنه عقد يقبل بموجبه طرف واحد يسمى شركة التأمين مخاطر تأمين من طرف آخر يسمى المؤمن له من خلال الموافقة على تعويض المؤمن له إذا كانت هنالك مخاطر مستقبلية غير مؤكده.

**ثالثا. هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من إصدار هذا المعيار:** إن الهدف من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 هو إصلاح أوجه القصور تلك من حيث الشفافية وإمكانية مقارنة البيانات المالية، سيعتمد تأثير هذا المعيار الجديد على الاتساق المطبق بالفعل من قبل الشركة في

تقاريرها وكذلك درجة المسافة بين سياستها المحاسبية الفعلية وتلك التي أصبحت الآن إلزامية بسبب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17

وقام المعيار IFRS17 بتعديل عرض نتائج عمليات التأمين في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وكما يأتي (DAHIYAT & OWAIS, 2021: 278):

1. يمكن أن تحتوي عقود التأمين وإعادة التأمين على أصول أو التزامات يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.
2. يمكن أن تكون تكاليف الاستحواذ إما مصروفًا عند تكبدها إذا كانت مدة العقد أقل من أو تساوي السنة، أو يجب تأجيلها وخصمها من التزامات التغطية المتبقية.
3. سيتم استبدال أقساط التأمين والمطالبات بإيرادات خدمات التأمين ومصروفات خدمات التأمين مع إظهار نتائج إعادة التأمين بشكل منفصل.

**رابعاً. أهداف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17:** إن المعيار (IFRS17) جاء ليحقق مجموعة من الأهداف وكما يأتي:

1. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 كبديل عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4IFRS يعتبر ضرورة لما له من تأثير إيجابي على البيانات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين (النجار، 2019: 327).
2. تحسين الجودة والشفافية وقابلية المقارنة للبيانات المالية لشركات التأمين على جميع المستويات عالميًا وإقليميًا ومحليًا ومن قبل شركات التأمين الفردية والمشتركة (Lukić, 2018: 33).
3. جعل الممارسات المحاسبية أكثر اتساقا عبر البلدان، فضلا عن جعل البيانات المالية لشركات التأمين أكثر فائدة (Palmborg et al., 2021: 172).

**خامساً. المبادئ التي تخضع لها عقود التأمين:** يخضع عقد التأمين كغيره من العقود إلى العديد من المبادئ، والتي تتمثل فيما يأتي:

1. مبدأ منتهى حسن النية: ينص هذا المبدأ على أن يلتزم المتعاقدين بإدلاء جميع البيانات التي في وثيقة عقد التأمين فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات والشروحات التي تخص عملية التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد والاستثناءات وعليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية وأي إخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلاق العقد (احمد، 2017: 476).
2. مبدأ المصلحة التأمينية: ويشترط هذا المبدأ أن يكون مطبق في جميع عقود التأمين دون استثناء سواء كانت عقود تعويض أو عقود محددة القيمة، إذ إنها تشترط أن تكون المصلحة جدية بحيث تحقق فائدة او منفعة للمؤمن له او المستفيد من وراء عقد التأمين، وكذلك يشترط أن تكون المصلحة مشروعة وهذا بالتأكيد عامل تركز عليه القوانين العامة، فإذا كانت عكس ذلك انعدمت مصلحتها وأصبحت بلا فائدة، وأخيرا يجب أن تكون المصلحة مادية أو معنوية التي تتمثل في هذه الحالة بالقيمة الاقتصادية التي تعود على المؤمن له من عدم وقوع الخطر المؤمن منه (رتيبة، 2017: 137).
3. مبدأ السبب القريب أو المباشر: هذا المبدأ يصب تركيزه على السبب النشط والفعال الذي يقوم بتحريك عدد من الأحداث التي أدت إلى حصول الضرر بدون أي قوة او حدث من مسبب مستقل أو جديد، أي بوجود علاقة مباشرة بينه وبين الخسارة الناجمة، ويعني هذا أنه يجب من الضروري تحديد السبب الحقيقي وراء هذه الخسارة، لأنه لم يتم تأمين الأسباب المتوقعة لوقوع هذه الخسارة، ويتم الكشف عن الأسباب في تقارير التأمين بشكل مفصل وواضح ليكون معتمد في عملية التعويض التي تكون ملتزمة

به شركات التأمين تجاه الأطراف الأخرى، فقد يقع الضرر ولكنه غير متصل بسبب مباشر مشمول بغطاء التأمين وبذلك لم تقوم شركة التأمين بدفع التعويض المستحق (المشهداني ومالك، 2020: 82).

**سادساً. فوائد عقد التأمين:** للتأمين مجموعة من الفوائد من حيث تقديم الخدمة للأشخاص والجهات الأخرى مقابل تكلفة يُقدّمها الأشخاص على شكل قسط تأميني. ويمكن ذكر هذه الفوائد بالصورة الآتية (نور الهدى ويمينة، 2021: 9-10).

1. زيادة الإنتاج: إن وجود التأمين يُشجع الأفراد والمؤسسات على الدخول إلى ميادين استثمارية جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين، وستوفر لهؤلاء أجواء استثمارية عن طريق تخفيض درجة (عدم التأكد) والتي تولد لدى المستثمر جزءا من القلق والخوف من ضياع ثروته.
2. حفظ مصادر ثروة المجتمع: ويتم ذلك من ناحيتين الأولى قيام شركة التأمين بتعويض المؤمن له عند التعرض للخسارة، الثانية أنها تقدم النصح والمشورة إلى الجهات التي تطلبها قبل وخلال قيام المشاريع، وإن ثروة المجتمع هي عبارة عن مجموعة ما يمتلكه كل فرد من أفراد هذا المجتمع. فالمصنع الذي يمتلكه صاحبه هو جزء مما يمتلكه المجتمع كاملاً، وكذلك المتاجر والمركبات والمخزون والمحاصيل وغيرها، لذا تكون خسارة الفرد الواحد لأي من ممتلكاته هي خسارة للمجتمع.
3. زيادة الائتمان: يعتبر التأمين من عوامل زيادة الائتمان على القروض المقدمة مقابل رهن ذلك أن الجهات المقرضة لا تقبل تقديم القرض إلا بوجود وثيقة (عقد) ائتمان تضمن لهم حقوقهم، وهذه الوثيقة عبارة عن رهن مقدم كضمان للقرض.

**سابعاً. أركان عقد التأمين:** من خلال مفهوم التأمين يتضح أنه يتكون من عدد من الأركان التي تكون ذات درجة واحدة من الأهمية وسيتم توضيحها بالشكل الآتي (خالد وابراهيم، 2021: 193):

1. الذي يتكون من طرفي العقد وهما:
2. المؤمن: هو الهيئة أو الجهة أو الشخص المعني الذي يتعهد باستلام إقساط التأمين من المؤمن لهم في شكل أقساط مالية سنوية أو شهرية أو على صورة أخرى ينص عليها عقد التأمين ويتعهد بالتعويض في حال حدوث الخطر المؤمن ضده.
3. المؤمن له: وهو الشخص الذي يقوم بدفع أقساط التأمين ملتزماً بها نتيجة لتعهد المؤمن بتحمل الخطر ويطلق عليه المؤمن له كما يطلق عليه المستأمن لدى بعض الكتاب.
4. مبلغ التأمين: وهو التعويض النقدي الذي يتعهد المؤمن بدفعه للمؤمن له أو الي المستفيد في حال حدوث الخطر المؤمن ضده.
5. قسط التأمين: وهو ما يقوم المؤمن له بدفعه للمؤمن لقاء حصوله على عقد التأمين.
6. مدة التأمين: هي الفترة الزمنية التي يبقى خلالها عقد التأمين ساري المفعول حسب ما هو محدد في العقد.
7. المؤمن عليه: هو شخص يحل محل الشيء وخاصة يكون ذلك في تأمينات الحياة بالاتفاق بين المؤمن والمؤمن له لكن الشيء الذي يجب ملاحظته هنا هو إن المؤمن له والمستفيد والمؤمن عليه في أحوال كثيرة يكونوا شخصاً واحداً على الرغم من الاستقلالية الواضحة بينهم.
8. الخطر: إن التعاقد الذي يتم بين المؤمن والمؤمن له دائماً يكون الغرض منه شعور المؤمن له بالخطر الذي يحيط بنشاطه الاقتصادي، ويعرف الخطر بأنه (واقعة محتمله الحدوث خارجة عن إرادة أحد الطرفين وبالتحديد على إرادة المؤمن له).

**ثامناً. خصائص عقد التأمين:** يلتقي عقد التأمين مع غيره من العقود بأن له خصائص ومع ذلك فأنه يختلف عن بعضها في خصائص تتناسب مع طبيعته وذاتيته التي تميزه عن غيره، وعلى ذلك فإن لهذا العقد عدد من الخصائص نستعرضها فيما يأتي:

1. ملزم للجانبين: يتم انشاء عن طريق عقد التأمين علاقات والتزامات متبادلة المنفعة إلى صالح الجانبين، إذ يجب على كل جانب أن يلتزم تجاه الجانب الآخر بشروط محددة يتم وضعها وتحيدها في وثيقة العقد، بحيث تلزم الطرف الأول (شركة التأمين) بأن يؤدي للطرف الثاني (المؤمن له) مبلغ معين من المال في حالة أنه تم وقوع الخطر المؤمن منه والموثق في العقد ومن ثم يلتزم الطرف الثاني (المؤمن له) بسداد الأقساط المتفق عليها في التاريخ المحدد في وثيقة التعاقد (عودة، 2017: 10).
2. عقد مستمر: يكون عقد التأمين مستمراً لأن الالتزامات فيه لا يتم ايفائها بشكل فوري وإنما يستمر الالتزام طيلة فترة عقد التأمين، فالمؤمن له وإن دفع قسط التأمين فورا فأن التزامه يستمر بالإيفاء بالمتبقي من قسط التأمين إن لم يدفع بالكامل مقدما، وكذلك يستمر ملتزما بمبدأ حسن النية ويحافظ على امواله وكأنها غير مؤمنة، وأن يعلم المؤمن بأي تغيير في طبيعتها أو بما يحيط بها مما يؤدي الى زيادة حدة خطورة وزيادة فرص تحقق الخطر المؤمن منه، ومن الطبيعي أن المؤمن يستمر من جهته ملتزما بوعده في تعويض المؤمن له في حالة التضرر بسبب تحقق الخطر المؤمن منه طوال فترة التأمين، وينتهي التزام المؤمن متى ما يتحقق الخطر وتم تسديد التعويض أو إذا انتهت فترة التأمين (الخفاجي، 2014: 18).
3. عقد إذعان: يكون عقد التأمين من عقود الإذعان لأن المؤمن هو الطرف الأكثر قوة في العقد وإن يضع الشروط وأغلبها مطبوعة ومفروضة وليس على المؤمن له إلا أن يقبل هذه الشروط مذعنا أو لا يتعاقد، ويترتب على عد عقد التأمين (عقد اذعان) إذا احتوى أي شرط تعسفي جاز للمحكمة ان تبدل هذا الشرط أو تعفي المؤمن له منه، وإن أي غموض او شك في العقد يجب أن يفسر لصالح المؤمن له (علوان والطائي، 2020: 20).

**تاسعاً. التحديات التي تواجه تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17:** تواجه عملية تطبيق المعيار الجديد مجموعة من التحديات والمعوقات التي تختلف حدتها وطبيعتها من شركة إلى أخرى إلا أنها غير متساوية من حيث شدة التأثير وذلك حسب الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لدى الشركات، وتتمثل هذه التحديات بما يأتي (الشمري، 2019: 56):

1. مدة الانتقال إلى المعيار الجديد قليلة لذا تعد غير كافية ولاسيما فيما يتعلق بتوضيح وشرح مفهوم المنهج العام في المحاسبة عن عقود التأمين.
2. وجود اختلافات بين مناهج القياس ستظهر بين عقدي التأمين وإعادة التأمين المحتفظ بها.
3. إن بيان وإدارة تسويات المخاطر ستسمح للمدراء بتقديم آرائهم ووجهات نضرهم.
4. مواجهة الصعوبات في الالتزام بالجداول الزمنية للإبلاغ المالي.
5. سيؤثر المعيار الجديد في مجالات الأنظمة الاكتوارية والأنظمة الأخرى مثل تصميم المنتجات وتوزيعها والأداء الضريبي ويعزى ذلك بانها ليست مشكلة تقنية ولكن اعتراف صريح من المعيار.
6. زيادة الحاجة إلى زيادة الموارد الداخلية إذ إن هنالك حاجة لزيادة مصادر التمويل وإدارة المخاطر.
7. يجب التركيز على الاعتبارات الضريبية ولا سيما عند استخدام منهج تخصيص الأقساط.

**شفافية التقارير المالية**

**اولاً. تمهيد:** في السنوات القليلة الماضية ركز العالم اهتمامه الدولي بشكل واضح وحقيقي في قضايا الفساد والتلاعب والتزوير المالي والقضايا المتعلقة به حيث أدركت الدول بشكل عام والشركات

بشكل خاص بالمخاطر وكمية الكوارث التي ستصيب مواردها واقتصادها كنتيجة قطعية، لذلك اتجهت هذه الدول وشركاتها للبحث عن طريقة تساعدها من معالجة هذه القضايا ومحاولة وضع حدود لانتشارها والمحاولة لوضع حد لها، حيث كانت أول هذه الطرق هي العمل بأسس الشفافية المالية في الشركات العامة والشركات الخاصة كون إن الشفافية تعد اداة فعالة وعملية تستخدم للمنع من هذه الظواهر لما لها من أسس وقوانين تعمل بها ومن هذا المنطلق ومن سبعينيات القرن الماضي اثار موضوع الشفافية اهتمام الباحثين وبعدد كبير جدا في حقول المعرفة والوقوف على فقراته المختلفة وتسليط الضوء على مضامينه المتعددة سعيا لتوفير الممارسات النزيهة التي تساهم في تحقيق الهداف التي تسهى الشركات لتحقيقها للوصول إلى غاياتها في مجال أعمالها.

**ثانيا. مفهوم الشفافية:** إن الشفافية في سوق الأوراق المالية هي التزام الجهات المصدرة للأوراق المالية في توفير المعلومات والبيانات الحقيقية غير المبهمة عن انشطتها ووضع هذه المعلومات والبيانات تحت تصرف عدد من الجهات منهم المساهمين والمستثمرين وجهات أخرى مشرفة ومراقبة على بورصة الأوراق المالية بشكل يتفق مع المعايير المحاسبية المعترف بها دوليا وعدم منع المعلومات عن تلك الجهات وتمكينهم من الاطلاع عليها ما عدا التي يكون لها تأثير مباشر بمصالح الشركة المصدرة فتلك يسمح الاحتفاظ بسريتها (العثمان، 2010: 126).

وعرف (سيد، 2022: 325) الشفافية بأنها مدى استطاعة التقارير المالية على توفير المزيد من المعلومات المالية وغير المالية فضلا عن المعلومات التي يوفرها الافصاح الالزامي بطريقة ملاءمة وموثوقة وواضحة ومفهومة ومفيدة والتي تمكن مستخدمي هذه التقارير من رؤية حقيقة المنشأة وتقييم نتائج أعمالها.

**ثالثاً. أهمية الشفافية:** هنالك مجموعة من النقاط التي تساعد في تفسير أهمية الشفافية والتي تتمثل بما يأتي (الابراهيمي، 2018: 71):

1. تزايدها في الجانب الاداري والوضوح في الاجراءات والانظمة والتدفق الحر للمعلومات والابتعاد عن التعتيم والغموض.
2. استخدام معايير الشفافية في عمل الشركات مع المستثمرين والموظفين يمكنها من منع حدوث أزمات مالية ومصرفية.
3. توفير المعلومات الملائمة والموثوقة وفي الوقت المناسب عن طريق التقارير الدورية خلال السنة والسنوية المنشورة من الشركات إلى الأطراف ذات العلاقة وبشكل خاص المستثمرين والعاملين والعملاء.

**رابعاً. اهداف الشفافية:** هنالك عدد من الأهداف الخاصة بتطبيق الشفافية والتي تتمثل بالآتي (حسين، 2019: 45)**:**

1. المساعدة على تطوير الأنظمة المستخدمة وذلك من خلال الفهم الجيد لطريقة عملها بهدف تصحيحه أو تحسينه لمعرفة ما إذا كان يعمل بطريقة جيدة أو سيئة.
2. توفر الشفافية للمستخدم معلومات عن كيفية استطاعة الأنظمة من عملية التنبؤ بما يفعله في ظروف غير متوقعة وبناء الشعور بالثقة.
3. ليعرف المجتمع نقاط القوة والضعف والقيود المفروضة ويستطيع التغلب على الخوف المتوقع من المجهول.

**خامساً. معوقات الشفافية:** تواجه الشفافية كغيرها من أي مقترحات للتطوير مجموعة من العوائق وهي (عبد الرحمن، 2013: 10) (ابادي وحسون، 2018: 302)**:**

1. الميزة التنافسية: غالباً ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الشفافية تقلل من مقدرتهم على المنافسة، رغم أنه ليس هناك دليل إثبات من قبل أي من الباحثين أو الهيئات يؤكد على ذلك. وتبنى هذا الرأي جاء من أن العلاقة ما بين الشفافية والمقدرة التنافسية علاقة منطقية. ولكن يجب عدم الاكتفاء بأن العلاقة منطقية ولكن لا بد وأن تثبت بالدراسة أن العلاقة بينهما هل هي علاقة منطقية أم علاقة سببية.
2. الموازنة بين التكلفة والعائد: إن المعلومات المحاسبية ليست مجانية، إذ أن الشفافية عادة ما تتكلف أموال، ومن ثم فأن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبي الذي يعمل على تحقيق الشفافية، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام.
3. شفافية المعلومات الهامة: إن الإفصاح عن المعلومات ذات التأثيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة واضرابات لا تتحملها الشركة، ولذلك تتوخى الشركات الحيطة والحذر وربما تؤخر الاعلان عن بعض المعلومات المهمة والتي ليس لها علاقة بالجانب التشغيلي للشركة خوفاً من التأثير الحاد المتوقع على الشركة وسعر أسهمها في السوق المالي.

**سادساً. العلاقة بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 وشفافية التقارير المالية:**

جاءت بعض من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين معيار IFRS17 وبين الشفافية ومن هذه الدراسات هي دراسة (Rajala, 2020) والتي هدفت للوصول إلى كيفية تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 على شفافية البيانات المالية لشركات التأمين وقابليتها للمقارنة، بالإضافة الى ذلك، تركز هذه الدراسة على ما إذا كان أخصائيو المحاسبة ينظرون إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 على أنه عبء أو فائدة لشركات التأمين، تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال ثماني مقابلات مع أشخاص عملوا مع معايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي يوميا وبعضهم مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17، تم جمع المزيد من البيانات البحثية من خلال الخطابات الرسمية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 الصادرة عن شركات التأمين، توصلت نتائج الدراسة إلى أنه من المتوقع أن يؤدي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 إلى تحسين التكافؤ وقابلية المقارنة للبيانات المالية لشركات التأمين، ومع ذلك، أنه من المتوقع أن يحقق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 هدفه فقط بعد سنوات عدة من اصداره، من غير المحتمل أن تكون البيانات المالية لشركات التأمين قد أثبتت قابليتها للمقارنة والشفافية خلال سنوات التطبيق الأولى بسبب التعقيد والتحديات المرتبطة بالمعيار، ومن المتوقع أن يكون المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 أكثر فائدة من كونه عبئا على شركات التأمين إذا كانت تتطلع بنشاط إلى إثبات أنظمتها الداخلية من خلال التنفيذ الكامل للمعيار، بدلا من محاولة تلبية الحد الأدنى من متطلباته فقط.

وذهبت دراسة (Dahiyata and Owaisa, 2020) إلى استكشاف الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 عقود التأمين على جودة التقارير المالية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستكشافي من خلال عمل استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من 120 موظفا ماليا في جميع شركات التأمين في الأردن، وخلصت إلى أن الأثر المتوقع لتطبيق المعيار على نوعية التقارير المالية كبير لا سيما فيما يتعلق بإمكانية مقارنة التقارير المالية، وقد وجد أن هناك تأثيرا متوقعا وذا دلالة إحصائية وإيجابية بين تطبيق المعيار وجودة التقارير المالية بشكل عام، والتأثير المتوقع لتطبيق المعيار وكل من قابلية المقارنة، والملاءمة، وإمكانية التحقق، وفي الوقت

المناسب، وقابلية الفهم على التوالي، وتوصي الدراسة بتطبيق المعيار في الوقت المحدد، والعمل على تهيئة الظروف المناسبة، وضرورة اتباع افتراضات موضوعية من إدارة الشركة لتقدير التدفقات النقدية عند تطبيق المعيار.

بينما أيدت دراسة (Edeigba & Amenkhienan, 2017) ذلك من خلال البحث في آثار الفجوة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير النيوزيلندية الدولية لإعداد التقارير المالية (NZIFRS) على شفافية التقارير المالية والمساءلة والاحتيال في الشركات، تم إجراء تحليل محتوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وNZIFRS لتحديد ما إذا كانت هناك اختلافات بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية NZIFRS، تم تحليل أربعة معايير دولية لإعداد التقارير المالية، وهي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS12، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15، ومعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS16، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 على أساس امتيازات التبني ونظام الإفصاح المخفض (RDR)، أدت النتائج التي توصلت إليها هذه المعايير إلى مراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المرتبطة بها لزيادة فهم آثار المعايير على شفافية التقارير المالية وانخفاض حالات الاحتيال في الشركات، لقد وجدنا أن الفرق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وNZIFRS يكمن في إطار إعداد التقارير المالية لكيانات المستوى الثاني، ومع ذلك، لم نجد فرقًا بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وNZIFRS للشركات في المستوى 1 ولكننا حددنا انخفاضًا في حالات الاحتيال في الشركات بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لقد حددنا أيضًا وجود عدم تناسق المعلومات للشركات في المستوى 2 القادر على الاحتفاظ بمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAPs)، قد تؤدي هذه الاختلافات إلى زيادة حالات الاحتيال المؤسسي بين الشركات في المستوى 2 من إطار إعداد التقارير الخارجية، ويرجع ذلك إلى التنازل المفرط عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في نيوزيلندا.

## الجانب التطبيقي للبحث

**أولاً. مجتمع وعينة البحث:** تمثل ميدان البحث بقطاع التأمين نظراً لأهمية هذا القطاع في زراعة الثقة في التعاملات التجارية وغير التجارية والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المحلي العراقي، في حين كان هناك نوعين من المجتمعات لدراسة هذا الميدان أولهم مهني والآخر أكاديمي، إذ تمثل النوع الأول من المجتمعات المتمثل بالمجتمع المهني بكل من المحاسبين والمدققين العاملين في شركات التأمين العراقية التي أمكن التواصل معها والموضحة في الجدول رقم (1) والبالغ عددها 20 شركة.

جدول (1): شركات التأمين المبحوثة ضمن عينة البحث

| ت | اسم الشركة |
|---|---|
| 1 | شركة التأمين الوطنية |
| 2 | شركة التأمين العراقية |
| 3 | شركة اعاده التأمين العراقية العامة |
| 4 | شركة دار السلام للتأمين |
| 5 | شركة الأمين للتأمين |
| 6 | شركة الودق للتأمين |

| ت | اسم الشركة |
|---|---|
| 7 | شركة الحمراء للتأمين |
| 8 | شركة الخليج للتأمين |
| 9 | شركة ستار كار للتأمين |
| 10 | شركة شط العرب للتأمين |
| 11 | شركة الاتحاد الدولية للتأمين |
| 12 | شركة كوردستان الدولي للتأمين |
| 13 | شركة الخير للتأمين المساهمة |
| 14 | شركة العراق الدولية للتأمين |
| 15 | شركة دلينا للتأمين |
| 16 | شركة دار الثقة للتأمين |
| 17 | شركة الشرق الاوسط للتأمين |
| 18 | شركة الاتحاد العراقي للتأمين |
| 19 | شركة البادية للتأمين |
| 20 | شركة اسيا للتأمين |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

في حين تمثل النوع الثاني من المجتمع بالأكاديميين كافة بالتخصصات المحاسبية ضمن الجامعات العراقية والبالغ عددهم 42 فرد، وقد اعتمد الباحث أسلوب الحصر الشامل في تحديد العينة من كلا المجتمعين تم توزيع 2 استمارة لكل شركة من شركة التأمين لمن هم بصفة محاسب ومدقق، ليكون عدد الاستمارات الموزعة 40 استمارة، في حين تم توزيع 42 استمارة على الأكاديميين كافة من ذوي التخصصات المحاسبية في جامعة تكريت، وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل من شركات التأمين 25 استمارة، ومن الاكاديميين 27 استمارة، ليكون عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل، 52 استمارة وهو ما يمثل عينة البحث، وبنسبة استرجاع 63.4% ويظهر الجدول رقم (3) عدد الاستمارات الموزعة والمستردة.

جدول (3): عدد الاستمارات الموزعة والمستردة في البحث

| البيان | الموزعة على الأكاديميين | الموزعة على المهنيين | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| الاستمارات الموزعة | 42 | 40 | 82 |
| الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل | 27 | 25 | 52 |
| نسبة الاسترجاع | 64.3% | 62.5% | 63.4% |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

**ثانياً. هيكل استمارة الاستبيان وقياس المتغيرات:** تمثلت أداة البحث التي اعتمدت كأساس لقياس متغيرات البحث باستمارة استبيان أعدت من قبل الباحث وقد تم صياغة عباراتها باعتماد الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث، والمستنبطة من مراجعة ومناقشة تلك البحث الذي تم في الجانب النظري للدراسة، وقد تكون هيكل استمارة الاستبيان من محورين الأول اهتم بالخصائص

الديموغرافية للدراسة والذي شمل خمس خصائص رئيسة هي (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، العنوان الوظيفي، الخبرة)، أما المحور الثاني فركز على قياس متغيرات البحث والمتمثلة بكل من المتغير المستقل معيار (FRS17)، والتابع (شفافية التقارير المالية)، وقد تم قياس هذه المتغيرات من خلال 30 عبارة، قسمت بالتساوي بواقع 15 عبارة لكل متغير، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول (4): هيكل أداة البحث

| المحور | البيان | الرمز | العدد | التسلسل |
|---|---|---|---|---|
| المحور الأول: المعلومات الديموغرافية | الجنس | Ge | | |
| | العمر | Ag | | |
| | المؤهل العلمي | Ed | | |
| | العنوان الوظيفي | Ti | | |
| | سنوات الخدمة | Ye | | |
| المحور الثاني: قياس المتغيرات | | | | |
| المتغير المستقل | معيار (IFRS17) | X | 15 | 1-15 |
| المتغير التابع | شفافية التقارير المالية | Y | 15 | 16-30 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

وقد تم استخدام ليكرت الخماسي (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة) كما هو موضح في الجدول رقم (5) لغرض إعطاء قيمة كمية للإجابات الوصفية ضمن هذا المقياس ولتمثيل إجابات المستقصي منهم في البحث بصورة كمية.

جدول (5): مقياس ليكرت الخماسي

| الإجابات | اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| درجات مقياس ليكرت | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

ولغرض التعبير عن الوسط الحسابي للإجابات، تم تحديد خمس مستويات، وقد تم تقسيمها وفق طول الفئة المبينة أدناه:

طول الفئة= (أعلى قيمة-أدنى قيمة) /أعلى قيمة..... (3)

طول الفئة= (5-4) /5= 0.8

وقد لجأ الباحث إلى ترجيح الإجابات حسب شدة الموافقة والمقسمة على خمس مستويات للوسط الحسابي وفق طول الفئة المحددة سابقاً، ويظهر الجدول رقم (6) هذه التقسيمات.

جدول (6): تقسيمات الوسط الحسابي لتوافق شدة الإجابات

| الإجابات | من أكثر 4.2 إلى5 | من أكثر 3.4 إلى 4.2 | من أكثر 2.6 إلى 3.4 | من أكثر 1.8 إلى 2.6 | من 1 إلى 1.8 |
|---|---|---|---|---|---|
| شدة الموافقة | عالي جداً | عالي | مقبول | ضعيف | ضعيف جداً |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

**ثالثاً. وصف الافراد المستقصى منهم:** تم في المحور الأول من استمارة الاستبيان تحديد الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة المستقصى منهم والمتمثلة بالمعلومات الشخصية لهم، والتي تضمنت خمس خصائص كما يظهر الجدول رقم (7) والذي يبين أيضاً توزيع الأفراد حسب تلك الخصائص الخمس.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 295-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17

جدول (7): توزيع افراد العينة حسب المعلومات الديموغرافية

| المعلومات | الفئة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|---|
| الجنس (النوع الاجتماعي) | ذكر | 40 | 76.9 |
| | أنثى | 12 | 23.1 |
| العمر | أقل من 25 سنة | 3 | 5.8 |
| | من 25-35 سنة | 22 | 42.3 |
| | من 36-45 سنة | 21 | 40.4 |
| | من 46-55 سنة | 4 | 7.7 |
| | أكثر من 55 سنة | 2 | 3.8 |
| المؤهل الدراسي | دبلوم وأقل | 3 | 5.8 |
| | بكالوريوس | 13 | 25.0 |
| | ماجستير | 27 | 51.9 |
| | دكتوراه | 9 | 17.3 |
| العنوان الوظيفي | أكاديمي | 27 | 51.9 |
| | مهني | 25 | 48.1 |
| الخبرة بالسنوات | من1-5 سنة | 17 | 32.7 |
| | من6-10سنة | 10 | 19.2 |
| | من11-15سنة | 12 | 23.1 |
| | من16-20سنة | 7 | 13.5 |
| | أكثر من 20 سنة | 6 | 11.5 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (7) ما يأتي:

1. من حيث معلومة الجنس (النوع الاجتماعي): يلاحظ أن أغلب أفراد العينة المستقصى منهم هو من الذكور إذ بلغ عددهم 40 فرد من اجمالي حجم عينة البالغ (n=52) وبنسبة تبلغ 76.9% في حين إن الأفراد المستقص منهم من الاناث كانت بنسبة 23.1% فقط.
2. من حيث معلومة العمر: أغلب أفراد العينة هم من الأعمار الشبابية إذ إن الأفراد الذين هم بمدى عمري (25-35 سنة) هم بنسبة 42.3% يليهم الأفراد من هم بمدى عمري (36-45 سنة) بنسبة 40.4% مما يعني أن النسبة الأكبر هم من الأفراد ذوي الصفة الشبابية والناضجة إذ في العموم أن الأفراد الذين هم أقل من 46 سنة بنسبة 88.5% في حين أن الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم 45 سنة فما فوق كانوا بنسبة 11.5% فقط، وهذا يدل أن الفئة المستقصى منها تتميز بمدى عمري شبابي وكذلك بمستوى نضج عالي، مما يساهم في تعزيز مستوى الادراك لعبارات استمارة الاستبيان.
3. من حيث معلومة المؤهل العلمي: يلاحظ أن المستقصى منهم من حملة الشهادات العليا ماجستير ودكتوراه كانوا بنسبة 69.2% وهذا يسهم وبشكل كبير في اتساع النطاق المعرفي للعينة مما يجعل عملية الحكم على عبارات الاستبانة بصورة أكثر موضوعية وملاءمة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 295-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17

4. من حيث معلومة العنوان الوظيفي: يلاحظ ان هناك توازن من حيث عدد المهنيين والأكاديميين إذ كانت نسبة الأكاديميين 51.9% متفوقة بشيء بسيط عن المهنيين الذين بلغ نسبتهم 48.1%، وهذا يعزز جانب توازن إجابات الأفراد عن عبارات الاستبانة.
5. من حيث معلومة الخبرة بالسنوات: يلاحظ أن نسبة الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 5 سنوات هم بنسبة 67.3% وهي النسبة الأكبر في حين إن الأفراد من هم بخبرة 5 سنوات وأقل بنسبة 32.7% فقط، وهذا يعزز مستوى التراكم المعرفي من تنوع التجارب عبر السنوات، مما يسهم وبشكل كبير في واقعية الإجابة عن عبارات الاستبانة، ويظهر الشكل رقم (4) توزيع الأفراد حسب المعلومات الديموغرافية.

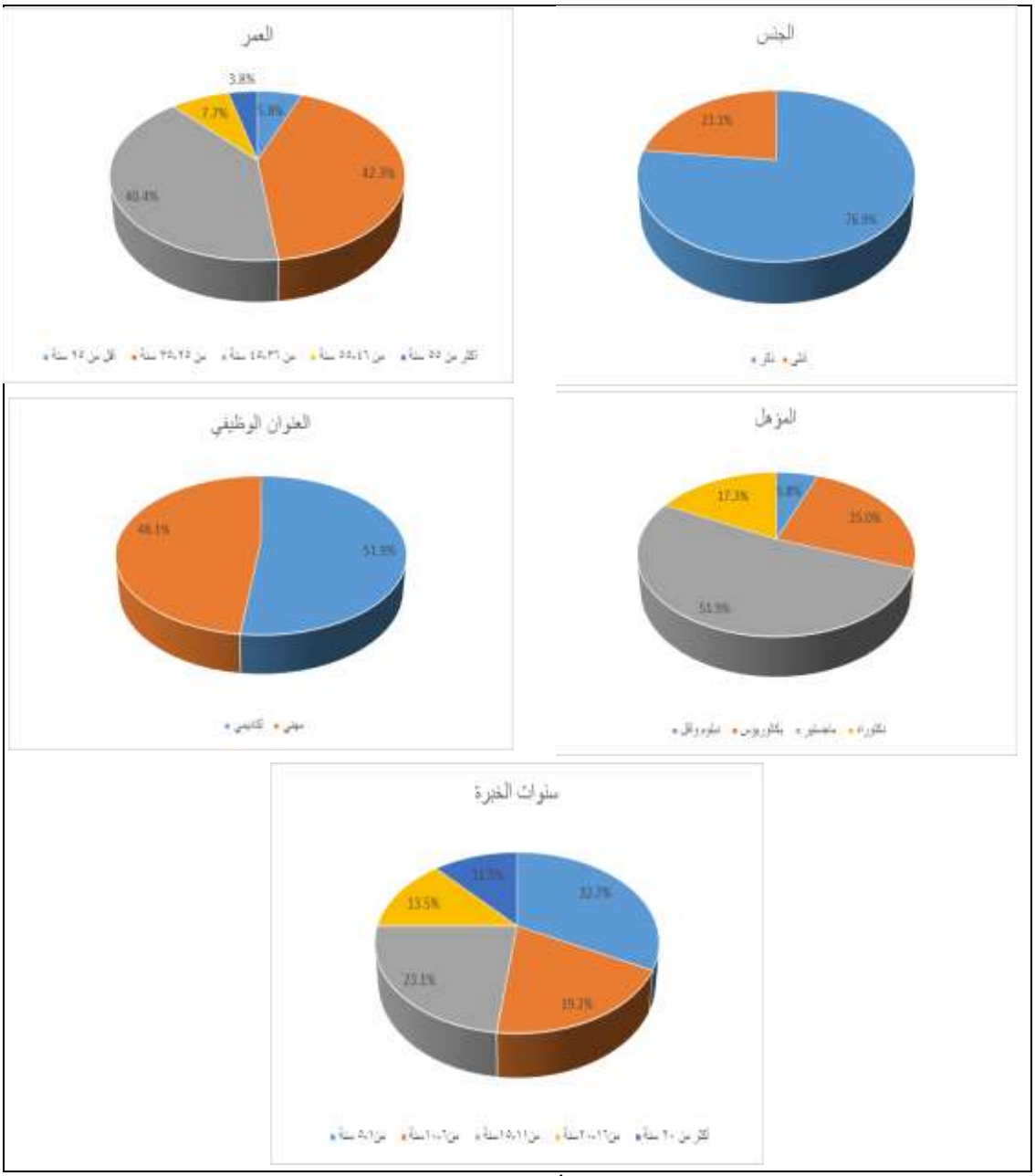


شكل (4): مخطط توزيع الأفراد حسب المعلومات الديموغرافية
المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

**رابعاً. صدق وثبات استمارة الاستبيان:** تم اختبار صدق وثبات استمارة الاستبيان كما يأتي:

1. اختبار صدق استمارة الاستبيان: تم اختبار صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

أ. الصدق الظاهري: تم اختبار الصدق الظاهري لاستمارة الاستبيان عبر عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في عدد من الجامعات (تكريت، الموصل، كركوك...) في كلية الادارة والاقتصاد من ذوي التخصصات المحاسبية، عبر الاستعانة بخبراتهم في الحكم على شكلية استمارة الاستبيان بشكل عام وعلى مدى صدق تعبير العبارات لما يراد قياسه من متغيرات، وقد تم تلقي العديد من الملاحظات حول حذف بعض العبارات واستبدال أخرى، والتعديل اللغوي والعلمي على الكثير منها، وقد أخذ الباحث بتلك الملاحظات بنظر العبارات لإخراج استمارة الاستبيان بصورة علمية وشكلية مقبولة.

ب. صدق المقياس: يمثل صدق المقياس مدى تعبري العبارات عن المتغيرات المراد قياسه، وقد تم اختبار صدق المقياس من خلال معامل الصدق المحتسب عبر الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) إذ بلغت قيمة المعامل للمتغيرات ما بين (0.904-0.941) وهي قيم كبيرة نسبيا مما يدل على وجود صدق التعبير للعبارات عن المتغير المراد قياسه وهذا يؤكد صدق استمارة الاستبيان، كما هو ظاهر في الجدول رقم (8).

2. اختبار ثبات استمارة الاستبيان: تم اختبار ثبات الاستبانة عبر الثبات الذاتي وثبات الاتساق الداخلي كما مبين في الآتي:

أ. الثبات الذاتي: تم اختبار الثبات الذاتي لاستمارة الاستبيان من خلال استخدام معامل الفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول (8): صدق المقياس والثبات الذاتي للاستبانة

| المتغيرات | الرمز | معامل الصدق | معامل الفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| معيار (IFRS17) | X | 0.904 | 0.818 |
| شفافية التقارير المالية | Y | 0.937 | 0.878 |
| الكلي | | 0.971 | 0.942 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيم معامل الفا كرونباخ لمتغيرات البحث كانت بين (0.818 – 0.878) وهي قيم عالية أكبر من القيمة المعيارية لمعامل الفا كرونباخ البالغة (0.6) لذا فإن ذلك يؤكد ثبات استمارة الاستبيان، أي إنه إذ تم عرض استمارة الاستبيان على العينة نفسها مرة أخرى سيتم الحصول على نفس الإجابات أي ثبات اجاباتهم.

ب. الاتساق الداخلي: يمثل الاتساق الداخلي مدى تمثيل العبارات لما وضعت لقياسه، فهو يعكس الاتساق في جميع فقرات استمارة الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا شيء اخر، وقد تم اختبار الاتساق الداخلي عبر حساب معامل الارتباط سبيرمان بين درجة كل عبارة من عبارات المحور مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، ويظهر الجدول رقم (9) قيم معاملات الارتباط بين العبارات المتغير الذي تنتمي إليه للاستدلال على مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 295-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17

جدول (9): الاتساق الداخلي لعبارات استمارة الاستبيان

| ت | العبارة | المعامل | المعنوية |
|---|---|---|---|
| | **محور المتغير المستقل: معيار (IFRS17)** | | |
| 1 | إن استخدام IFRS17 للقيمة العادلة في قياس عقود التأمين سيساعد المستخدم في عملية اتخاذ القرار الإيجابي. | .535** | 0.000 |
| 2 | إن استخدام IFRS17 للقيمة الزمنية لخصم التدفقات النقدية سيوفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة بعملية اتخاذ القرار. | .350* | 0.000 |
| 3 | ان عملية التحول من النظام المحاسبي الى IFRS17 في شركات التأمين ستوفر تقارير شفافة أكثر من السابق. | .611** | 0.000 |
| 4 | إن تطبيق IFRS17 سيزود متخذ القرار بمعلومات محاسبية دقيقة عن الأصول والالتزامات الناتجة عن عقد التأمين. | .460** | 0.000 |
| 5 | إن استخدام IFRS17 في تقدير التدفقات النقدية سيعتمد بشكل اساسي على افتراضات موضوعية تعتمد على قرارات إدارة الشركة. | .486** | 0.000 |
| 6 | إن تطبيق IFRS17 من تجميع وإدارة عقود التأمين ذات المخاطر المتشابهة في محفظة واحدة سوف يسهل عملية المقارنة بين مجموعات المحافظ المتشابهة. | .707** | 0.000 |
| 7 | إن تطبيق IFRS17 من خلال الاعتراف بإيرادات ومصروفات التأمين سيوفر إمكانية المقارنة بين الأنشطة التأمينية وغير التأمينية. | .489** | 0.000 |
| 8 | إن تطبيق IFRS17 بتوحيد معلومات الإفصاح لشركات التأمين عن طرق التقييم المستخدمة لعقود التأمين سيوفر إمكانية المقارنة بين عقود التأمين المماثلة. | .590** | 0.000 |
| 9 | إن تطبيق IFRS17 من خلال استخدام أسلوب توزيع الأقساط سوف ينعكس في تقدير القيمة المتبقية لتغطية مجموعة عقود التأمين بشكل أكثر دقة. | .606** | 0.000 |
| 10 | إن تطبيق IFRS17 من خلال استخدام أسلوب توزيع الأقساط سيساعد الأطراف المعنية في الحصول على معرفة معقولة بالالتزامات المتبقية لتغطية عقود التأمين. | .262 | 0.000 |
| 11 | إن متطلبات تطبيق IFRS17 ستسمح بالوصول إلى نفس النتائج لقيم الالتزامات المتبقية في حالة القياس ولأفراد مختلفين. | .460** | 0.000 |
| 12 | سيمكن تطبيق IFRS17 من تتبع العناصر غير التأمينية في عقود التأمين التي تقع ضمن نطاق معيار آخر. | .451** | 0.000 |
| 13 | ان تطبيق IFRS17 سيمكن من تتبع إيرادات ومصروفات التأمين والتحقق من دقتها. | .535** | 0.000 |
| 14 | متطلبات تطبيق نظام IFRS17 ستمكن من إصدار التقارير المالية بشكل دوري ومستمر. | .539** | 0.000 |
| 15 | إن طريقة عرض قائمة المركز المالي نتيجة تطبيق IFRS17 ستمكن المستخدم من التمييز بين عقود التأمين التي تعتبر موجودات وتلك التي تعتبر مطلوبات. | .571** | 0.000 |
| | محور المتغير التابع: شفافية التقارير المالية | | |
| 16 | تقوم الشركة بالإفصاح عن معلوماتها وفق النظام المحاسبي والمعايير الدولية وبشكل دوري. | .645** | 0.000 |
| 17 | تقوم الشركة بالإفصاح عن معلوماتها بشكل يتسم بالشمولية والوضوح والملائمة والجودة والتمثيل الصادق. | .558** | 0.000 |

| ت | العبارة | المعامل | المعنوية |
|---|---|---|---|
| | محور المتغير المستقل: معيار (IFRS17) | | |
| 18 | ان التقارير المالية يجب ان تقدم فهم واضح للموجودات والمطلوبات للوحدة الاقتصادية بالشكل الصحيح غير المضلل. | .609** | 0.000 |
| 19 | تخضع الشفافية الى القوانين والانظمة والتعليمات النافذة في البيئة المحلية. | .586** | 0.000 |
| 20 | على الشركة ان تفصح عن محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين. | .614** | 0.000 |
| 21 | على الشركة ان تفصح عن استراتيجيات الادارة المتبعة لتحقيق اهدافها المرسومة. | .651** | 0.000 |
| 22 | ينبغي ان تتضمن القوائم المالية المعدة من قبل الادارة الافصاحات الكافية عن السياسات المحاسبية المعتمدة. | .457** | 0.000 |
| 23 | على كافة الوحدات الاقتصادية العمل بموجب مؤشرات الشفافية الصادرة من (Standard and Poor's) لان ذلك سيؤدي للمحافظة على المساهمين الحاليين وجلب مساهمين جدد. | .667** | 0.000 |
| 24 | يمكن تعزيز مراقب الحسابات للإفصاح والشفافية عن المعلومات بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها بهدف حماية المجتمع المالي. | .622** | 0.000 |
| 25 | يعزز مراقب الحسابات الشفافية من خلال تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها. | .575** | 0.000 |
| 26 | قد تؤدي المبالغة في الشفافية الى المغالاة والذي يشكل خطرا على الشركة بسبب المنافسين. | .538** | 0.000 |
| 27 | ان اصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ماعدا ما يفصح عنه في القوائم المالية قد لا تساعد المحللين الماليين والمستثمرين للتنبؤات المستقبلية. | .603** | 0.000 |
| 28 | ان تعزيز الشفافية يتم من خلال تطبيق الانظمة والتعليمات بشكل صحيح وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. | .389** | 0.000 |
| 29 | ان تطبيق مؤشرات الشفافية يؤدي الى تحديد مسؤوليات وصلاحيات المستويات الادارية بشكل واضح لأغراض المسائلة | .532** | 0.000 |
| 30 | تتمتع الجهات التي تطبق مؤشرات الشفافية من تجنب التعرض للمساءلة والافلاس المالي. | .588** | 0.000 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن العبارات (1-15) قد سجلت مستوى اتساق داخلي عالي بدلالة معنوية العلاقة التي تربطها مع المتغير المستقل والمتمثل بمعيار (IFRS17) عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وهذا يؤكد على أن هذه العبارات متسقة داخلياً وتعبر عن المتغير المراد قياسه والمتمثل بمتغير المعيار (IFRS17)، كما يلاحظ من الجدول رقم (9) أن العبارات (16-30) قد سجلت مستوى اتساق داخلي عالي بدلالة معنوية العلاقة التي تربطها مع المتغير التابع المتمثل بشفافية التقارير المالية، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية تبلغ 5%، مما يدل على أن هذه العبارات متسقة داخلياً وتعبر عن المتغير المراد قياسه والمتمثل بشفافية التقارير المالية.

**خامساً. اختبار كفاية العينة:** تم اختبار مدى كفاية العينة ومعنوية الارتباطات الخطية من خلال اختبار (KMO) وبارتليت (Bartiletts test) إلى جانب محدد المصفوفة (Determina)، إذ يهدف اختبار كفاية العينة إلى التعرف لمدى كفاية عينة البحث، إذ يلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة (KMO)

قد بلغت ما مقداره (0.663، 0.768) لكل من معيار (IFRS17) وشفافية التقارير المالية، وهذه القيم هي أكبر من القيمة المعيارية لهذا الاختبار والبالغة (0.5)، وهذا يدل على كفاية عدد أفراد العينة من أجل إجراء التحليل الاحصائي، ويكد ذلك أيضا من حيث كفاية حجم العينة اختبار بارتليت (Bartiletts test)، إذ بلغت معنوي كاي سكوير (Chi-Square) ما نسبته (0.000) وهي دالة احصائياً عند مستوى دلالة معنوية 5%، وهذا يعزز صلاحية حجم العينة للتحليل، في حين أنه من خلال أداة (Significance level coefficients) تم الحصول على مصفوفة العلاقات (Correlation Matrix) والتي من خلالها التأكد من شرط عدم وجود ارتباط عالي، أي أعلى من 90% بين أي متغيرين حيث يتم استبعاد تلك المتغيرات التي بينها هذه النسبة العالية من الارتباط، في حين يلاحظ أن محدد المصفوفة (Determina) قد بلغ ((0.002، (0.003) لكل من معيار (IFRS17) وشفافية التقارير المالية، وهذه القيم هي أكبر من القيمة المعيارية البالغة (0.0001) لذا لا تعاني مصفوفة العلاقات من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (10): اختبار كفاية العينة

| المتغيرات | محدد المصفوفة | قيمة (KMO) | (Bartiletts test) | المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| معيار (IFRS17) | 0.002 | 0.663 | 288.312 | 0.000 |
| شفافية التقارير المالية | 0.003 | 0.768 | 351.542 | 0.000 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS).

**سادساً. التحليل الوصفي للمتغيرات:** تم اجراء التحليل الوصفي لمتغيرات البحث عبر استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية ومعامل الاختلاف وذلك لوصف تلك المتغيرات من واقع البيانات التي تم الحصول عليها عبر أداة البحث المتمثلة باستمارة الاستبيان والتي تعكس آراء الأفراد المستقصى منهم، ويظهر الجدول رقم (11) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث.

جدول (11): التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

| البيان | X | Y |
|---|---|---|
| | معيار (IFRS17) | شفافية التقارير المالية |
| الوسط الحسابي | 3.929 | 3.921 |
| الانحراف المعياري | 0.417 | 0.524 |
| أدنى قيمة | 2.800 | 2.400 |
| أعلى قيمة | 5.000 | 5.000 |
| الأهمية النسبية | 78.59% | 78.41% |
| معامل الاختلاف | 10.61% | 13.36% |
| شدة الموافقة | عالي | عالي |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (11) وجود مستوى توافق عالي فيما يخص المتغير المستقل المتمثل بمعيار (IFRS17) وذلك بدلالة قيمة الوسط الحسابي البالغة (3.929) والأهمية النسبية البالغة (78.59%)، في حين تشير قيم الانحراف المعياري المنخفضة وكذلك الانخفاض في قيمة معامل الاختلاف التي كانت أقل من (50%) على عدم وجود تشتت وتباين بين آراء أفراد العينة، بمعنى

وجود اتساق في آراء أفراد العينة، مما يعني أن التوافق حول معيار (IFRS17) الذي أظهره الوسط الحسابي يمكن تعميمه على المستوى العينة ككل وانه يمثل متوسط آراء العينة. كما لوحظ من الجدول رقم (11) وجود مستوى توافق عالٍ فيما يخص المتغير التابع المتمثل بشفافية التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة الوسط الحسابي البالغة (3.921) والأهمية النسبية البالغة (78.41%)، في حين تشير قيم الانحراف المعياري المنخفضة وكذلك الانخفاض في قيمة معامل الاختلاف التي كانت أقل من (50%) على عدم وجود تشتت وتباين بين آراء أفراد العينة، بمعنى وجود اتساق في آراء أفراد العينة، مما يعني أن التوافق حول شفافية التقارير المالية الذي أظهره الوسط الحسابي يمكن تعميمه على مستوى العينة ككل وانه يمثل متوسط آراء العينة، ومن خلال قيم مقاييس النزعة المركزية كافة الظاهرة في الجدول رقم (11) يمكن القول إن المتغير معيار (IFRS17) قد نال أعلى مستوى توافق واتفاق حسب آراء عينة البحث، يليه المتغير التابع شفافية التقارير المالية.

**سابعاً. الأساليب الإحصائية المستخدمة:** تم في البحث الحالي استخدام عدة أساليب إحصائية بناءً على اثنين من البرامج الإحصائية المتمثلة بكل من برنامج (SPSS Ver. 22) وبرنامج (AMOS Ver20)، ومن هذه الأساليب ما يأتي:

1. تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري كمقاييس للنزعة المركزية وذلك لإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات البحث فضلا عن احتساب أدنى وأعل قيمة إلى جانب الأهمية النسبية ومعامل الاختلاف.
2. تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس علاقة الارتباط بين متغيرات البحث، إلى جانب اعتماد معامل الارتباط سبيرمان لاختبار الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.
3. تم استخدام معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من أجل اختبار مدى ثبات استمارة الاستبيان، فضلا عن معامل الصد لاختبار صدق المقياس.
4. تم اعتماد اختبار (KMO) لاختبار مدى كفاية حجم العينة من الأفراد من أجل إجراء التحليل الاحصائي.
5. اعتماد معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) من أجل اختبار مدى اعتدالية البيانات والحكم عليها من حيث كونها موزعة توزيعا طبيعيا من عدمه.
6. اختبار التعددية الخطية باعتماد اختبار تضخم التباين وفق (VIF) والتباين المسموح به عبر (Tolerance).
7. اعتماد معادلة الانحدار الخطي.
8. اعتماد المعادلات الهيكلية.

**مناقشة النتائج واختبار الفرضيات:** في هذا المبحث تم اختبار فرضيات البحث بعد تحديد الأدوات والأساليب المناسبة لذلك الاختبار ومناقشة النتائج ومقارنتها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

**اولاً. اختبار التوزيع الطبيعي:** لغرض تحديد نوع الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات البحث من حيث كون هذه الأساليب معلميه أو غير معلميه فقد لجأ الباحث إلى اختبار اعتدالية البيانات والحكم على مدى توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً، إذ يتم اعتماد الأساليب الاحصائية المعلمية في اختبار الفرضيات في حالة كون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، وتستخدم الأساليب اللامعلمية بخلاف ذلك، وقد تم استخدام معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) لتحقيق ذلك الغرض، إذ تكون البيانات موزعة توزيع طبيعي أو تقترب منه في حالة كون مدى قيمة

معامل الاتواء تقع بين (+1 إلى -1) ومدى قيمة معامل التفلطح تقع بين (+3 إلى -3)، وعند الاطلاع على نتائج الظاهرة في الجدول رقم (12) يلاحظ أن قيمة الالتواء وقيمة التفلطح المحتسبة تقع ضمن المديات المحددة، عليه يمكن القول إن البيانات للدراسة الحالية موزعة توزيع طبيعي ومن ثم يمكن اعتماد الأساليب الإحصائية المعلمية لاختبار فرضيات البحث.

جدول (12): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات البحث

| المتغيرات | الرمز | معامل الالتواء | معامل التفلطح |
|---|---|---|---|
| معيار (IFRS17) | X | -0.104 | 1.025 |
| شفافية التقارير المالية | Y | -0.789 | 1.208 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS).

**ثالثاً. اختبار الاختلاف بين إدراك المستقصى منهم (الأكاديميين والمهنيين):** لغرض التحقق من إمكانية دمج عينة البحث من المهنيين والأكاديميين في اختبار فرضية البحث اللاحقة لجأ الباحث إلى اختبار الاختلاف والتباين بين إدراك المستقصى منهم من المهنيين والأكاديميين حول متغيرات البحث وذلك من خلال استخدام اختبار (T-Test) إذ يُعتمد هذا الاختبار لمعرفة الفروق بين مجموعتين، ويوضح الجدول رقم (13) نتائج هذا الاختبار.

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن معنوية (F) للمتغيرات كانت عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5% مما يعني أنها غير دالة معنوية، كما تشير معنوية (T) أمام عبارة (تساوي التباين) إلى أنها غير معنوية كونها أكبر من مستوى الدلاة المعنوية 5% إذ بلغت المعنوية للمتغيرات ((0.367، 0.307)) لمعيار (IFRS17) وشفافية التقارير المالية على التوالي، وهذا يعني أنه لا توجد فروق أو اختلافات معنوية بين متوسط مجموعة الاكاديميين ومتوسط مجموعة المهنيين فيما يتعلق بمتغيرات البحث، عليه يمكن دمج آراء الاكاديميين والمهنيين في عينة واحدة لإجراء اختبار فرضيات البحث.

جدول (14): اختبار اختلاف إدراك المهنين والأكاديميين لمتغيرات البحث

| المتغيرات | | F | (Sig.) | T | df. | (Sig.) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معيار (IFRS17) | تساوي التباين | 1.210 | 0.277 | 0.911 | 50 | 0.367 |
| | عدم تساوي التباين | | | 0.901 | 44.192 | 0.373 |
| شفافية التقارير المالية | تساوي التباين | 1.166 | 0.285 | 1.032 | 50 | 0.307 |
| | عدم تساوي التباين | | | 1.028 | 48.562 | 0.309 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS).

**رابعاً. اختبار العلاقة بين المتغيرات:** لغرض اختبار مستوى اتجاه العلاقة بين متغيرات البحث اعتماد معامل الارتباط بيرسون (Pearson) وذلك من أجل تحديد معنوية العلاقة وقوتها واتجاهها والحكم على مدى وجودها من عدمه كخطوة أساسية قبل اختبار فرضيات التأثير القائمة على معادلات الانحدار، ويظهر الجدول رقم (15) قيم معاملات الارتباط بين متغيرات البحث.

جدول (15): قيمة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

| المتغيرات | | شفافية التقارير المالية |
|---|---|---|
| معيار (IFRS17) | بيرسون | 0.701** |
| | (Sig.) | 0.000 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (15) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إيجابية (طردية) بين معيار (IFRS17) وشفافية التقارير المالية، وكانت العلاقة مع شفافية التقارير المالية، وهذا يدل على أن توافر تبني معيار (IFRS17) سيرافقه توافر في شفافية التقارير المالية.

**خامساً. اختبار فرضية البحث:** تضمنت الفقرة فرضية رئيسة كما يأتي:

**H)) الفرضية الرئيسة:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمعيار (IFRS17) في شفافية التقارير المالية.

لغرض اختبار هذه الفرضية تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير شفافية التقارير المالية بدلالة معيار (IFRS17) وذلك لمعرفة تأثير الأخير في شفافية التقارير المالية، ويظهر الجدول رقم (16) نتائج التأثير.

جدول (16): نتائج تأثير معيار (IFRS17) في شفافية التقارير المالية

| المتغيرات | ($R^2$) | (F) | (Sig.) |
|---|---|---|---|
| معيار (IFRS17) | 0.492 | 48.329 | 0.000 |
| | معامل الانحدار (β) | (T) | (Sig.) |
| | 0.701 | 6.952 | 0.000 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث وفق البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (16) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار إذ كانت قيمة (F) البالغة (48.329) عند مستوى دلالة معنوية 5% مما يعني إمكانية تقدير شفافية التقارير المالية بدلالة معيار (IFRS17)، وهذا يؤكد صحة النموذج، في حين تشير قيمة (T) البالغة (6.952) عند مستوى دلالة معنوية 5% على وجود تأثير معنوي لمتغير معيار (IFRS17) في شفافية التقارير المالية، كما تدل قيمة بيتا (β) الموجبة البالغة (0.701) على إيجابية التأثير، أي كلما تزايد مستوى تبني معيار (IFRS17) فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة توافر شفافية التقارير المالية، في حين تدل قيمة معامل التحديد ($R^2$) البالغة (0.492) على أن معيار (IFRS17) يفسر ما نسبته (49.2%) من التغيرات التي تحصل في متغير شفافية التقارير المالية، عليه تقبل الفرضية الرئيسة الأولى.

الجدول رقم (22): خلاصة فرضيات البحث

| ت | الفرضية | نتيجة الاختبار |
|---|---|---|
| (H) | الفرضية الرئيسة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمعيار (IFRS17) في شفافية التقارير المالية. | مقبولة |

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً. الاستنتاجات:** من خلال نتائج الدراسة وما تم عرضه في الجانب النظري وما تم اختباره في الجانب التطبيقي توصل الباحث في الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي:

1. يؤدي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS17) إلى تحسين التكافؤ وقابلية المقارنة للقوائم المالية لشركات التأمين.
2. تزداد فائدة معيار (IFRS17) من كونه عبء على شركات التأمين إذا كانت تهتم بأنظمتها الداخلية من خلال التطبيق الكامل للمعيار.

3. إن تحليل متطلبات المعيار الجديد (IFRS17) فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود التأمين له تأثير معنوي كبير لتطبيق المعيار.
4. بسبب صعوبة التعاملات التأمينية وتشعبها كان أحد أهم المعوقات التي كانت وراء تأخر اصدار معيار دولي متفق عليه يهتم بهذا الجانب حيث استغرق إصداره مده لا تقل عن 15 سنة.
5. هنالك تأثير لمتغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 في شفافية التقارير المالية، حيث كلما تزايد مستوى تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 فأن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة توافر شفافية التقارير المالية.

**ثانياً. التوصيات:** استنادا للاستنتاجات التي توصل إليها الباحث فيمكن تلخيص بعض التوصيات موجهة إلى ادارات شركات التأمين وإلى المحاسبين المدققين العاملين في مكاتب التدقيق وهي كما يأتي:

1. اخذ الأهمية القصوى من قبل الادارات العليا لشركات التامين العراقية للحث على زرع الوعي التنظيمي للوحدات الاقتصادية والأفراد ذوو العلاقة وذلك عن طريق تكوين قسم مختص بالجانب التثقيفي والتربوي لنشر الوعي التأميني.
2. ضرورة اجراء دورات تدريبيه وتنظيميه لأشخاص محددين تقوم شركات التامين باختيارهم ضمن شروط محدده لتمكنهم من اتقان العمل على هذه الأنظمة الحديثة بعد تطبيقه بالبيئة العراقية.
3. على شركات التامين العراقية مواكبة التغييرات في الأنظمة الداخلية مثل ادخال معايير المحاسبة الدولية إلى مجال العمل الداخلي والانتقال من نظام المحاسبة التقليدي الى النظام الحديث الخاص بالمعايير.
4. يجب أن يأخذ المحاسبين أثرهم الفاعل بما يمكنهم من اكتساب الخبرة الكافية في معالجه المعاملات المحاسبية عن عقدي التامين واعاده التامين على وفق المعايير الدولية.
5. ضرورة الاهتمام بتطوير قدرات وامكانات المحاسب المالي ليس فقط على مستوى المحاسبة التقليدية وانما على مستوى الامكانات المستقبلية الخاصة بتطوير الأعمال في المستقبل والأساليب الممكنة لذلك من أجل التغلب على الأزمات المستقبلية.
6. ضرورة زيادة الاهتمام بموضوع الشفافية في الشركات من قبل هيئة سوق العراق للأوراق المالية من خلال تعزيز التشريعات والقوانين والانظمة التي ترفع من دور الإفصاح للشركات وكذلك رفع مستوى الشفافية في الافصاح عن المعلومات ولجميع المستخدمين.
7. في مجال الافاق المستقبلية للباحثين في التخصصات المالية والدولية يوصي الباحث إلى الاهتمام والتطرق في عناوين الرسائل والأطاريح إلى ادخال معايير المحاسبة الدولية في عناوينهم كأحد المتغيرات وبيان انعكاس هذه المعايير على الشركات العراقية بعد التطبيق.
8. من الضروري اجراء مراجعة كاملة للمعايير الدولية ومن ضمنها معيار (IFRS17) وذلك لفهم الأثر المتوقع عند تطبيقه وما سوف يحدثه من تغييرات في الحد من ممارسات الغش والتلاعب والاحتيال في القوائم المالية.
9. ضرورة تطبيق معيار (IFRS17) في شركات التأمين لأن ذلك سوف يتيح إمكانية المقارنة مع الشركات الأخرى وفي نفس القطاع والقطاعات الأخرى.
10. تحسين قابلية المقارنة بموجب المعيار (IFRS17) من خلال الحلول الجديدة التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية مثل المنهج العام أو سعر الفائدة الثابت.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

1. ابادي، مصطفى كاظم النجف وحسون، مكي شهد دحام، (2018)، دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الافصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف العراقية الخاصة، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد (26) العدد (6).
2. ابراهيمي، حسن عبد الكريم، (2018)، توظيف معايير محاسبة الاستدامة " معيار 101FNO المصارف التجارية" لتحسين الإفصاح والشفافية وتعزيز ثقة المستخدمين – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
3. بطاط، علي عودة زكي جابر، (2021)، توظيف المعلومات المالية وغير المالية (معايير SASB) في تعزيز شفافية الإبلاغ وثقة المستثمرين وقيمة الشركة، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
4. حسين، مروة محمد، (2019)، دور مراقب الحسابات في التحقق من تطبيق مؤشرات الشفافية وأثرها في تحسين جودة التدقيق، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
5. خفاجي، منعم، (2014)، مدخل لدراسة التأمين، الطبعة الأولى، مصباح كمال للنشر.
6. رتيبة، بن دخان، (2017)، التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري.
7. سيد، سيد عبد الفتاح، (2022)، أثر COVID-19 على تحسين مستوى شفافية التقارير المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،.352-313 8(13)
8. شمري، شيماء كاظم عاصي، (2019)، تبني معيار الابلاغ المالي الدولي (17) في شركات قطاع التأمين العراقية لتحقيق التوافق المحاسبي- دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
9. عبد الرحمن، احمد رجب عبدالملك، (2013)، قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي – دراسة نظرية وتطبيقية.
10. عثمان، جمال عبد العزيز، (2010)، الإفصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.
11. مشهداني، بشرى نجم عبد الله ومالك، ياسر صاحب، (2020)، تحديات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS17 "عقود التأمين" في البيئة العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (49)، ص 77-96.
12. منزول موسى ابراهيم، وحسن عوض حسن خالد. (2021)، أثر تطبيق معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين على تقويم الاداء المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد،.(128)
13. نجار، سامح محمد امين، (2019)، دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية-دراسة اختبارية، مجلة البحوث المحاسبية، 6 (الجزء الثاني-العدد1)، 313-372.

14. نور الهدى، نين ويمينة، بن عيسى، (2021)، النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين بين SCF والمعيار IFRS17- دراسة حالة، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Pallone, A., (2021), Insurance industry: challenges on IFRS17 development and implementation (Doctoral dissertation).
2. Lukić, R., (2018), Annex comparative analysis of international standards of financial reporting and solvency II insurance. Business excellence and management, 8(4), 29-45.
3. Palmborg, L., Lindholm, M., & Lindskog, F., (2021), Financial position and performance in IFRS 17. Scandinavian Actuarial Journal, 2021(3), 171-197.
4. OWAIS, W. O., & DAHIYAT, A. A., (2021), Readiness and Challenges for Applying IFRS 17 (Insurance Contracts): The Case of Jordanian Insurance Companies. The Journal of Asian Finance, Economics and Business.286-277 ,(3)8 ,
5. Edeigba, J., & Amenkhienan, F., (2017), The influence of IFRS adoption on corporate transparency and accountability: Evidence from New Zealand. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 11(3), 3-19.

## ملحق (1)
## فقرات الاستبيان

| ت | الفقرات | اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المحور الاول: المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS17** | | | | | |
| 1 | إن استخدام IFRS17 للقيمة العادلة في قياس عقود التأمين سيساعد المستخدم في عملية اتخاذ القرار الإيجابي. | | | | | |
| 2 | إن استخدام IFRS17 للقيمة الزمنية لخصم التدفقات النقدية سيوفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة بعملية اتخاذ القرار. | | | | | |
| 3 | ان عملية التحول من النظام المحاسبي الى IFRS17 في شركات التأمين ستوفر تقارير شفافة أكثر من السابق. | | | | | |
| 4 | إن تطبيق IFRS17 سيزود متخذ القرار بمعلومات محاسبية دقيقة عن الأصول والالتزامات الناتجة عن عقد التأمين. | | | | | |
| 5 | إن استخدام IFRS17 في تقدير التدفقات النقدية سيعتمد بشكل اساسي على افتراضات موضوعية تعتمد على قرارات إدارة الشركة. | | | | | |
| 6 | إن تطبيق IFRS17 من تجميع وإدارة عقود التأمين ذات المخاطر المتشابهة في محفظة واحدة سوف يسهل عملية المقارنة بين مجموعات المحافظ المتشابهة. | | | | | |

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 295-320
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17

| ت | الفقرات | اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | إن تطبيق IFRS17 من خلال الاعتراف بإيرادات ومصروفات التأمين سيوفر إمكانية المقارنة بين الأنشطة التأمينية وغير التأمينية. | | | | | |
| 8 | إن تطبيق IFRS17 بتوحيد معلومات الإفصاح لشركات التأمين عن طرق التقييم المستخدمة لعقود التأمين سيوفر إمكانية المقارنة بين عقود التأمين المماثلة. | | | | | |
| 9 | إن تطبيق IFRS17 من خلال استخدام أسلوب توزيع الأقساط سوف ينعكس في تقدير القيمة المتبقية لتغطية مجموعة عقود التأمين بشكل أكثر دقة. | | | | | |
| 10 | إن تطبيق IFRS17 من خلال استخدام أسلوب توزيع الأقساط سيساعد الأطراف المعنية في الحصول على معرفة معقولة بالالتزامات المتبقية لتغطية عقود التأمين. | | | | | |
| 11 | إن متطلبات تطبيق IFRS17 ستسمح بالوصول إلى نفس النتائج لقيم الالتزامات المتبقية في حالة القياس ولأفراد مختلفين. | | | | | |
| 12 | سيمكن تطبيق IFRS17 من تتبع العناصر غير التأمينية في عقود التأمين التي تقع ضمن نطاق معيار آخر. | | | | | |
| 13 | ان تطبيق IFRS17 سيمكن من تتبع إيرادات ومصروفات التأمين والتحقق من دقتها. | | | | | |
| 14 | متطلبات تطبيق نظام IFRS17 ستمكن من إصدار التقارير المالية بشكل دوري ومستمر. | | | | | |
| 15 | إن طريقة عرض قائمة المركز المالي نتيجة تطبيق IFRS17 ستمكن المستخدم من التمييز بين عقود التأمين التي تعتبر موجودات وتلك التي تعتبر مطلوبات. | | | | | |
| **المحور الثاني: شفافية التقارير المالية** | | | | | | |
| 1 | تقوم الوحدة الاقتصادية بالإفصاح عن معلوماتها وفق النظام المحاسبي والمعايير الدولية وبشكل دوري. | | | | | |
| 2 | تقوم الوحدة الاقتصادية بالإفصاح عن معلوماتها بشكل يتسم بالشمولية والوضوح والملائمة والجودة والتمثيل الصادق. | | | | | |
| 3 | ان التقارير المالية يجب ان تقدم فهم واضح للموجودات والمطلوبات للوحدة الاقتصادية بالشكل الصحيح غير المضلل. | | | | | |
| 4 | تخضع الشفافية الى القوانين والانظمة والتعليمات النافذة في البيئة المحلية. | | | | | |
| 5 | على الوحدة الاقتصادية ان تفصح عن محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين. | | | | | |

**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.17

| ت | الفقرات | اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | على الوحدة الاقتصادية ان تفصح عن استراتيجيات الادارة المتبعة لتحقيق اهدافها المرسومة. | | | | | |
| 7 | ينبغي ان تتضمن القوائم المالية المعدة من قبل الادارة الافصاحات الكافية عن السياسات المحاسبية المعتمدة. | | | | | |
| 8 | على كافة الوحدات الاقتصادية العمل بموجب مؤشرات الشفافية الصادرة من (Standard and Poor's) لان ذلك سيؤدي للمحافظة على المساهمين الحاليين وجلب مساهمين جدد. | | | | | |
| 9 | يمكن تعزيز مراقب الحسابات للإفصاح والشفافية عن المعلومات بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها بهدف حماية المجتمع المالي. | | | | | |
| 10 | يعزز مراقب الحسابات الشفافية من خلال تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها. | | | | | |
| 11 | قد تؤدي المبالغة في الشفافية الى المغالاة والذي يشكل خطرا على الشركة بسبب المنافسين. | | | | | |
| 12 | ان اصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ماعدا ما يفصح عنه في القوائم المالية قد لا تساعد المحللين الماليين والمستثمرين للتنبؤات المستقبلية. | | | | | |
| 13 | ان تعزيز الشفافية يتم من خلال تطبيق الانظمة والتعليمات بشكل صحيح وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. | | | | | |
| 14 | ان تطبيق مؤشرات الشفافية يؤدي الى تحديد مسؤوليات وصلاحيات المستويات الادارية بشكل واضح لأغراض المسائلة | | | | | |
| 15 | تتمتع الجهات التي تطبق مؤشرات الشفافية من تجنب التعرض للمساءلة والافلاس المالي. | | | | | |